

ما هو التوطين الى بلدان أخرى؟

ان المفوضية العليا لشؤون اللاجئين مكلفة بايجاد حلول دائمة للاجئين. هناك ثلاثة حلول دائمة ممكنة للاجئين: العودة الطوعية للوطن، التكامل المحلي في بلد اللجوء أو التوطين الى بلد اخر.

أن التوطين الى بلد ثالث يعني أن يترك اللاجئ بلد لجوئه/لجئها ويسافر بشكل قانوني و يقيم في بلد اخر، بعد أن يكون هذا البلد قد وافق على ادخاله هناك كلاجئ/لاجئة و أعطاه حق الإقامة الدائمة.

أن التوطين الى بلد آخر يستعمل فقط عندما يكون الحلان الأخران- العودة الطوعية للوطن و التكامل المحلي- غير ممكنين خلال فترة مقبولة من الوقت.

التوطين الى بلد اخر لا يحل كل المشاكل التي يواجهها اللاجئون الذين تم توطينهم الى بلدان أخرى. أن التأقلم في البلد الجديد قد يكون صعبا و مؤلما.

أن التوطين الى بلد اخر ليس حقا، و ان الدول الأخرى ليست ملزمة بقبول توطين اللاجئين اليها.

أن توطين اللاجئ الى دولة أخرى يعتمد على توفر دول التوطين، التي لديها حصص لعدد اللاجئين الذين يتم توطينهم اليها، وكذلك يعتمد توطين اللاجئ على توفر المواصفات التي يحددها بلد التوطين، وكذلك على تعاون البلد التي يتواجد فيها اللاجئ، و تعاون اللاجئ نفسه.

إذا كان الشخص قد منح اللجوء، أو اذا كان مؤخلا للحصول على اللجوء، فان هذا لا يعني أنه مؤهل أوتوماتيكيا للتوطين الى بلد اخر.

أن التوطين الى بلد اخر هو حل متاح فقط لبعض اللاجئين الذين تنطبق عليهم مواصفات محددة جدا. هناك مواصفات معينة تحدها دول التوطين و كذلك المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لكي ينظر في موضوع توطين لاجئ ما الى بلد اخر. يمكن الحصول على التفاصيل على الموقع الإلكتروني للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين www.UNHCR.org

أن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين تدرس و تقيّم (بشكل دائم و ضمن اطار عملها اليومي) احتياجات اللاجئين و الحلول المتاحة للاستجابة لهذه الاحتياجات.

أن المصادر المخصصة و عدد الترشيحات للتوطين الى بلدان أخرى محدد لكل سنة. و أن جزءا صغيرا فقط من اللاجئين في العالم يتم توطينهم الى بلدان أخرى سنويا.

أخذا بنظر الاعتبار محدودية الفرص و محدودية عدد الترشيحات للتوطين الى بلدان أخرى، من المهم للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين و لدول التوطين إعطاء الأولوية للاجئين الذين هم في أشد الحاجة للتوطين الى بلدان أخرى لأسباب تتعلق بحمايتهم.

أن عدد اللاجئين الذين يتم توطينهم في السنة تحده دول التوطين نفسها و ليس المفوضية العليا لشؤون اللاجئين.

لا يختار اللاجئون البلد الذي يتم توطينهم اليه و لا يقررون بانفسهم أي بلد سيقبلهم. لكن اذا عرض بلد ما التوطين اليه، يحق للاجئ رفض هذا العرض، لكن رفض اللاجئ لعرض التوطين الى بلد ما قد يمنع احتمالات توطينه الى بلدان اخرى في المستقبل.

ما هي الجهات المعنية في توظيف اللاجئين الى بلدان أخرى؟

أن توظيف اللاجئين الى بلدان أخرى يعتمد على موافقة البلد المعني على إقامة شخص ما على أراضيها بشكل قانوني.

لكل من بلدان التوظيف نظامه الخاص وضوابطه الخاصة فيما يخص توظيف اللاجئين إليها.

ليس لدى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين صلاحية اتخاذ القرار في موضوع توظيف اللاجئين الى بلدان أخرى. أن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ملزمة باحترام النظام و الضوابط التي تتبناها دول التوظيف عند دراسة و تقييم القضايا. أن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين يمكنها فقط أن ترشح قضية لاجئ ما لتوظيفه الى دولة أخرى، لكن هذا لا يعني أن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين تضمن أن دولة التوظيف سوف تقبل توصية المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بالقضية.

تتخذ القرارات بشأن التوظيف من قبل موظفين في الحكومات المعنية، الذين هم مخولين بمنح الموافقة أو رفضها حسب النظام والضوابط العاملة في ذلك البلد.

أن حكومة الدولة المعنية، و ليس المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، هي الجهة التي تتخذ القرار بقبول أو رفض توظيف لاجئ ما الى تلك الدولة.

توظيف اللاجئين الى بلدان أخرى و الغش

كل الخدمات المتعلقة بتوظيف اللاجئين الى دول أخرى التي توفرها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين و المنظمات الشريكة لها (بما فيها المعلومات و الوثائق) مجانية. يجب أن لا يدفع اللاجئين أية نفود لأي شخص مقابل توظيفهم الى بلدان أخرى.

أي شخص يعرض المساعدة في التوظيف الى بلد اخر أو في الحصول على وثائق سفر مقابل المال أو أية "هدايا" أخرى يرتكب مخالفة للقانون. ليس من الصحيح طلب أية نفود و ليس من الصحيح طلب أي نوع من "الهدايا" مقابل التوظيف الى بلدان أخرى. إذا حدث هذا لكم، عليكم أن تخبروا فوراً الممثلة الإقليمية للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين و ذلك بكتابة شكوى و وضعها في صندوق الشكاوي للممثلة الإقليمية للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين.

أن وثائق السفر يصدرها عادة البلد الذي يتم التوظيف له.

في أية مرحلة أثناء اجراءات التوظيف الى بلد اخر، يمكن أن تعمل مقابلة مع اللاجئ من قبل ممثلي بلد التوظيف أو المفوضية العليا لشؤون اللاجئين. أن أية أساءة في عرض الحقائق (بما فيها تكوين الأسرة و قصة اللجوء نفسها) خلال المقابلة تعتبر غشاً وقد يترتب عنه رفض تزكية القضية أو رفض التوظيف لذلك البلد. أن أية محاولة للخداع قد تؤدي الى الرفض و كذلك الى اجراءات قانونية.

في حالة اكتشاف أي شخص يدعي كذباً بتمثيل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين أو دول التوظيف، أو يقوم ببيع معلومات تخص التوظيف الى بلدان أخرى، أو بتحضير وثائق سفر مزورة، سيتم تبليغ السلطات عنه و سيتم التعامل معه بكل قوة القانون.

أجراءات التوطين الى بلدان اخرى

يمكن للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين أن تدرس موضوع توطين الأشخاص الذين هم بحاجة الى حماية عالمية فقط و ليس غيرهم.

هناك نظام شفاف لدى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لتحديد القضايا التي هي بحاجة الى التوطين الى بلدان اخرى. يتم ترشيح القضايا للتوطين الى بلدان اخرى بعدة طرق، منها الرأي المشترك للجنة من عدة أشخاص. ليس هناك أي موظف له المسؤولية الفردية في تحديد أية قضية للتوطين الى بلد اخر. أن أي طلب للتوطين الى بلد اخر لا يؤثر على هذه العملية.

يتم دراسة و تحديد القضايا على أساس منفرد (قضية قضية) حسب المتطلبات التي تحددها دول التوطين. يمكن لأي لاجئ أن يبدي اهتماما بالتوطين الى بلد اخر، لكن فقط القضايا التي تنطبق هذه المتطلبات يمكن النظر فيها.

أن أهلية لاجئ ما لترشيح قضيته للتوطين الى دولة أخرى لا تقررها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لوحدها، بعد أن تجرى مع هذا اللاجئ مقابلة أو عدة مقابلات. إذا تم تحديد قضية ما للنظر فيها (بعد إجراءات اختيار شفافة)، سيعلم هذا اللاجئ و يدعى لمقابلة خاصة بالتوطين الى بلد اخر. أن الزيارات المتكررة لمكتب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين سوف لن تؤدي الى تعجيل اختيار القضية و تعرقل من امكانية المنظمة على دراسة و تحليل القضايا.

أن عملية تقديم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لقضايا اللاجئين لدول التوطين، و المقابلة التي يجريها ممثلي هذه الدول و ابلاغ اللاجئين بقرار الدولة المعنية يستغرق وقتا، و هذا شئ لا يمكن للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التأثير عليه. أن معدل الفترة للعمل مع كل قضية هو على الأقل بضعة أشهر أو أكثر، بل حتى يمكن هذا أن يستغرق بضعة سنوات. خلال هذه الفترة، يُطلب من اللاجئين عدم تكرار الزيارات للمكتب للاستفسار عن توطينهم للبلدان الأخرى. لكن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين تحت اللاجئين باعلامها تحريريا بكل المستجدات التي تتعلق بأية تغييرات في عناوين سكنهم، أرقام هواتفهم أو أي تغيير في تركيب العائلة.

عندما تقبل قضية لاجئ للتوطين الى بلد اخر، تلتزم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين و دولة التوطين بالعمل على سفر اللاجئ باسرع وقت ممكن، لكن الوقت الذي يستغرقه هذا لا يقع تحت سيطرة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين. أن موعد سفر اللاجئ عادة تقررره دول التوطين.

ملاحظة

أن الزيارات المتكررة والمكالمات الهاتفية العديدة و الطلبات المتكررة للتوطين الى دول أخرى تعرقل بشكل كبير من قدرة موظفي المفوضية العليا لشؤون اللاجئين على العمل. أن هذا يؤثر بشكل سلبي على قدرة موظفي المفوضية العليا لشؤون اللاجئين على العمل في القضايا الفردية للاجئين، بما فيها في موضوع الحماية و ايجاد الحلول الدائمة لهم.